

ورقة سياسات مشتركة صادرة عن مجلس النواب الأردني والمنتدى الاقتصادي الأردني

حول تعزيز قدرات القطاعات الاقتصادية للتجاوب مع
تداعيات انتشار فيروس كورونا

05/4/2020

مقدمة:

تسارع تفشي فيروس كورونا المستجد COVID - 19 في العالم مما تطلب اتخاذ تدابير وإجراءات غير مسبوقة في معظم بلدان العالم.

تميزت استجابة المملكة الاردنية الهاشمية لمواجهة ازمة الكورونا المستجدة بالسرعة والانسجام بين الحكومة والقوات المسلحة وبتوجيهات واضحة ومباشرة من جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله. وتمثلت تلك الجهود في فرض حظر التجول وعزل القادمين إلى الأردن في فنادق ضمن خطة أظهرت قدر كبير من الاحترافية والانسانية، والإجراءات المستمرة لحماية المواطنين وترجمة حقيقية لمقولة " الإنسان أغلى ما نملك".

لقد كان لصدور الإرادة الملكية السامية بالموافقة على تفعيل قانون الدفاع أثر إيجابي في الحد من انتشار الوباء والتقليل من الآثار الطبية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة، ومكنت الحكومة من السيطرة على هذا الوضع الاستثنائي، وقد تلقى المواطنون إعلان تفعيل قانون الدفاع كخطوة تمنحهم المزيد من الأمان والطمأنينة، خاصة ان الإرادة الملكية السامية ارتبطت بتوجيهات واضحة للحكومة "وهنا أوجه الحكومة بأن يكون تطبيق قانون الدفاع والأوامر الصادرة بمقتضاه، في أضيق نطاق ممكن، وبما لا يمس حقوق الأردنيين السياسية والمدنية، ويحافظ عليها، ويحمي الحريات العامة والحق في التعبير، التي كفلها الدستور وفي إطار القوانين العادية النافذة، وكذلك ضمان احترام الملكيات الخاصة سواء أكانت عقارا أو أموالا منقولة وغير منقولة".

نرى ان التأثير الاقتصادي المباشر الأكبر لهذا الوباء سوف يصب في زيادة نسب البطالة في المملكة كما هو حاصل في جميع دول العالم، ليس فقط لانخفاض الإنتاجية بسبب حالة منع التجول، ولكن أيضا بسبب ارتباطنا مع العالم الخارجي المغلق. وعلى فرض الإعلان بعد أسابيع قليلة انتصارنا على الوباء في الأردن، فإن نسب الإنتاجية وعودة القطاع السياحي الحيوي والتجارة، للنسب الإنتاجية السابقة سيتطلب فترات زمنية طويلة نسبية، مما يعني أن العديد من القطاعات لن تتمكن من الاحتفاظ بالعمالة لديها مما سيؤدي الى زيادة نسب البطالة والتي كانت عالية قبل الأزمة الحالية.

ولذلك، يتطلب اليوم إجراءات استثنائية وشجاعة وغير مسبوقة تنسجم مع استثنائية الموقف الذي يعيشه الأردن للحد بأكبر قدر ممكن من الآثار الاقتصادية السلبية وخاصة ارتفاع نسبة البطالة والتي يمكن أن تشكل خطرا اجتماعيا غير مسبوق، كما نرى أن هذه الجائحة العالمية التي لم تشهد الإنسانية مثيلا لها منذ قرن هي نقطة تحول رئيسية turning point بالإمكان استغلالها كفرصة للانتقال لمستقبل أفضل.

تهدف هذه الورقة إلى أمرين: الأول توصيات للحد من ازدياد نسب البطالة من خلال نهج والية عمل لإعادة تنشيط دورة الأعمال، والثاني تعزيز منعة الاقتصاد في ظل توقع تباطؤ اقتصادي عالمي ونقل الاقتصاد الأردني إلى مستويات آمنة.

تم رصد إجراءات عدد من دول العالم التي قامت بعمل حزم اقتصادية بهدف التحفيز الاقتصادي، والتي تأتي بعض تفاصيلها كما يلي في الجدول أدناه:

وصلت أحجام حزم التدخل في بعض البلدان إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وتميزت هذه الحزم بأن جزء منها كان موجهاً لدعم الأسر والأفراد والجزء الآخر موجه نحو الشركات من خلال تقديم تسهيلات وإعفاءات لها.

#	الدولة	الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار - 2018	القيمة الكلية للدعم المقدم (دولار أمريكي)	العمال والأسر	نسبة الحزمة للناتج المحلي الإجمالي
1	الولايات المتحدة	20,544,343	(2) ترليون دولار (500) مليار - للشركات المتضررة جداً (25) مليار - مساعدات لشركات الطيران	- (500) مليار - (1200/شخص) - (500/طفل)	10.7%
2	ألمانيا	3,947,620	(810) مليارات دولار صندوق استقرار	(55) مليار دولار لحماية الشركات الصغيرة والعاملين لحسابهم الخاص	20.5%
3	بريطانيا	2,855,296	(387) مليار دولار قروض وإعفاءات ضريبية للشركات تخفيض دفعات الرهن العقاري لأصحاب المنازل	- 80% من الرواتب إلى (2,930) دولار	13.6%
4	اليابان	4,971,323	(270) مليار دولار كتعويض عن أثر تفشي المرض.	احتمالية تضمن هذه الحزم مدفوعات نقدية ودعم لنفقات السفر.	5.4%
5	أستراليا	1,433,904	(109) مليار دولار ما يعادل 10% من الاقتصاد.	يسمح للعمال والتجار المنفردين بسحب ما يصل إلى 10,000 دولار إعفاءات ضريبية من معاشات التقاعد لدفع الإيجارات وسداد دفعات الرهن العقاري وشراء الأغذية.	7.6%
6	كندا	1,713,341	(75) مليار دولار .	- 2000 دولار كندي/ شهر على مدى أربع أشهر.	4.4%

2.2%	- 100% من الرواتب لـ 20 يوماً أو 80% للعاملين لحسابهم الخاص.	- (9.4) ضمانات للشركات	434,166	النرويج	7
3.5%	- الحزمة تغطي رواتب الأشخاص المطلوب منهم عزل أنفسهم.	- 7.1 مليار دولار حزمة إنفاق، ما يعادل 4% من الناتج المحلي الإجمالي لدعم الشركات.	204,923	نيوزلندا	8
5%	- تحويلات إلى الأفراد الضعفاء ، بما في ذلك راتب نقدي بقيمة 800 يورو حتى 30 أبريل للموظفين العاملين في الشركات المتضررة بشدة.	- 10 مليار يورو	218,031.84	اليونان	9
دول من العالم العربي:					
2%	- زيادة المعاشات بنسبة 14 بالمائة.	- 6.4 مليار دولار أمريكي - 50 مليار جنيه لقطاع السياحة	250,894.76	جمهورية مصر العربية	1
1%	- سيغطي هذا الصندوق تكاليف تحديث المرافق الطبية ودعم الشركات والأسر المتضررة من الوباء.	- مليار دولار أمريكي تموله الحكومة وبتبرعات من الكيانات العامة والخاصة سيتم خصمها من الضرائب	117,921.39	المغرب	2
13%	- إعفاءات لمدة ستة أشهر على مدفوعات المرافق (الماء والكهرباء) - المناطق اللوجيستية والصناعات الصغيرة والمتوسطة معفاة من مدفوعات الإيجار لمدة ستة أشهر. - تُعفى السلع الغذائية والطبية من الرسوم الجمركية لمدة ستة أشهر (شريطة أن ينعكس ذلك في سعر البيع).	- 20.6 مليار دولار	191,362.09	قطر	3

أما فيما يخص الاقتصاد الأردني ونظرا لأننا ما نزال في منتصف الحرب، عالميا ومحليا، مع هذا الوباء - على الرغم من الانتصار الجزئي لدول مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية في معاركها ضد الوباء- فلا بد من البدء بإنشاء حزمة دعم وإنقاذ كبيرة لا يقل حجمها عن ما قيمته 5% - 10% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني مبلغ يتراوح ما بين 1.5- 3 مليار دينار أردني من مختلف المصادر لدعم وتمويل القطاعات التي تأثرت بالأزمة.

فقد أظهرت أحدث البيانات المرتبطة بالاقتصاد الأردني أن الناتج المحلي الإجمالي المقدر حتى نهاية العام 2019 بلغ 31.2 مليار دينار بالأسعار الجارية، وبلغ إجمالي الدين العام حتى نهاية شهر كانون ثاني من العام 2020 حوالي 30.2 مليار دينار أو ما نسبته 96.9% من الناتج المحلي الإجمالي ويشكل الدين الداخلي ما نسبته 59.1% من إجمالي الدين، ومن المتوقع أن تبلغ مجموع الإيرادات الكلية للعام 2020 ما مجموعه 9.862 مليار دينار بينما تبلغ النفقات المتوقعة ما مجموعه 11.371 مليار دينار وبعجز إجمالي مقداره 1.509 مليار دينار.

أشارت فرضيات قانون الموازنة العامة للعام 2020 إلى أن الإيرادات الضريبية المتوقعة ستكون 5.651 مليار دينار، 1.276 مليار منها ضرائب على الدخل والأرباح مشكلة 22.4% من الإيرادات الضريبية، بينما من المتوقع أن تبلغ إيرادات الضرائب على السلع والخدمات 3.957 مليار دينار ونسبة 70.0%، وإيرادات الضرائب على الملكية (ضريبة بيع العقار) ستكون 96 مليون دينار ونسبة 1.7%، وستبلغ إيرادات الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية 331 مليون دينار ونسبة 5.9% من مجموع الإيرادات الضريبية المتوقعة ومن المحتمل تغير بعض فرضيات الموازنة.

أما بالنسبة لمعدلات البطالة كانت 19.0% في نهاية الربع الرابع من العام 2019 وبلغت قوة العمل الأردنية في العام 2018 ما مجموعه 1.7 مليون، وبلغ المتعطلين عن العمل في نهاية العام 2018 ما مجموعه 320 ألف شخص ولا يوجد دراسات حديثة وتفصيلية عن الاقتصاد غير المنظم وخصائص الأعمال والعمالة فيه.

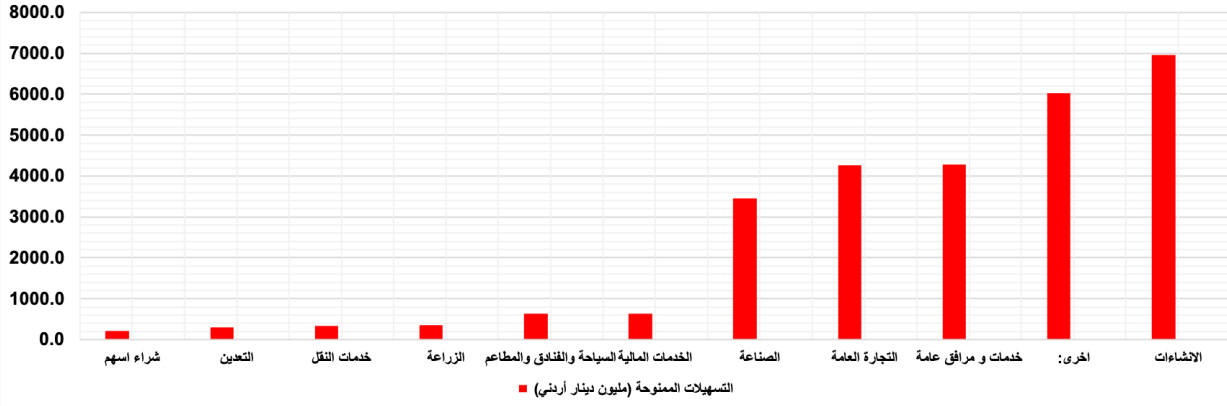
إننا نؤكد على أهمية استعادة حركة عجلة الإنتاج، جغرافياً وقطاعياً، وعودة الاقتصاد الى "حالة الانتاج"، ونقترح ضرورة وجود خطة تحفيز ودعم للاقتصاد الأردني لمرحلة ما بعد كورونا تستند الى المحاور الخمسة التالية:-

#	المحور	المحتوى
1	المحور الأول	تعزيز قدرة القطاع الخاص
2	المحور الثاني	شبكة الأمان الاجتماعي والعمل
3	المحور الثالث	إجراءات خاصة بالقطاعات الحيوية والأكثر تأثراً ضمن هذه الأزمة
4	المحور الرابع	العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي
5	المحور الخامس	الفرص المشتقة من أزمة كورونا

المحور الأول: تعزيز قدرة القطاع الخاص:

نقدر الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الحكومة إلى حين إصدار هذه الورقة والتي منها قرارات البنك المركزي، وزارة العمل، وزارة الصناعة والتجارة والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بهدف تخفيف الأعباء على مؤسسات وشركات القطاع الخاص والمحافظة على العاملين في هذه المؤسسات وبنفس الوقت لتحفيز الاقتصاد والحفاظ على القطاعات الاقتصادية من التعثر. على سبيل المثال قام البنك المركزي بتحرير 2% من قيمة الاحتياطي الإجباري على البنوك من 7% إلى 5% وبهذا وفر سيولة إضافية للبنوك بقيمة 550 مليون دينار أردني، إضافة إلى السيولة المتاحة لديهم، هذا بالإضافة إلى قيام البنك المركزي بإعادة شراء سندات بقيمة 500 مليون دينار لإتاحة هذه السيولة للبنوك لغايات إقراضها، وبذلك فقد وفر البنك المركزي للبنوك العاملة في الأردن سيولة إضافية بقيمة مليار وخمسين مليون دينار أردني لتصبح السيولة الإجمالية المتاحة للإقراض في القطاع المصرفي بحدود 4 مليار دينار أردني خلال سنة، وهذه تمثل ما نسبته 15% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من القطاع المصرفي.

توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل البنوك المرخصة وفقاً للنشاط الاقتصادي والجهة المقترضة
حسب بيانات البنك المركزي لشهر كانون الثاني من عام 2020
المنتدى الاقتصادي الأردني



ويتبين من الرسم أعلاه أن قطاع الإنشاءات يستحوذ على النسبة الأكبر من حجم التسهيلات بنسبة 26% وقطاع التجارة العامة بنسبة 16%، وهنا نشير إلى أن قطاع الصناعة على نسبة 13% فقط، ناهيك عن تواضع نسب كل من قطاع السياحة وقطاع الزراعة وقطاع النقل بنسب (2.3%، 1.3%، 1.2%) على التوالي (حسب آخر احصائية لشهر كانون ثاني لعام 2020).

وعليه فإننا نقترح الإجراءات التالية لتعزيز قدرات القطاع الخاص:

المرتكزات	التدخلات	الجهة المنفذة
جدولة وهيكله كافة التسهيلات	قيام البنوك العاملة وبشكل فوري بتأجيل وجدولة وهيكله كافة التسهيلات القائمة في البنوك الأردنية والممنوحة للشركات والافراد للراغبين دون استثناء وبحيث يتم أخذ كافة الأقساط التي ترتبت وسترتب عليهم من (2020/3/1 ولغاية 2020/12/31) بحيث يتم أخذ كافة هذه الالتزامات المصرفية واعادة جدولتها لنهاية عمر أي ائتمان ممنوح وبحيث لا يترتب على هذه الالتزامات المؤجلة أية فوائد أو عمولات اضافية مهما كانت.	البنك المركزي
تخفيض الفوائد المدينة على التسهيلات	قيام البنوك وبأثر رجعي بتخفيض الفوائد المدينة على التسهيلات الممنوحة للشركات والافراد بواقع 1.5 % ومن تاريخ قيام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة مؤخرا وبغض النظر عن عن الالية القائمة في التسعير لديهم.	البنك المركزي
معالجة فترة التعطل للعاملين	الوصول إلى حل قانوني عادل نتيجة تطبيق قانون العمل بهدف معالجة فترة التعطل وعدم التحاق العامل بعمله جراء التزامه بأمر الدفاع وإيجاد حق صاحب العمل والعامل واقتطاعها من إجازات وتعويض بعمل إضافي من العامل ولتحقيق العدالة بين الموظفين العاملين والغير عاملين.	وزير العمل
عقود التأمين	إيجاد حل قانوني يحقق العدالة للمؤمن عليهم الذين سددوا أقساط التأمين المستحقة عليهم ولم يستفيدوا من المنافع التأمينية نتيجة التزامهم بأمر الدفاع ولم يستفيدوا من هذا العقد خلال هذه الفترة.	وزارة العدل
المستأجرين (العقار التجاري)	الوصول الى الحل القانوني للمستأجرين في القطاع التجاري الذين اضطروا لعدم دفع قيمة الإيجار وذلك بسبب فوات المنفعة عليهم نتيجة امتثالهم لأمر الدفاع المتعلق بالحظر وعدم القدرة على ممارسة نشاطهم التجاري.	وزير العدل

وزير المالية وزير العدل	تمديد فترة تقديم الإيرادات الضريبية والتي تنتهي مع نهاية شهر نيسان الجاري بموجب قانون ضريبة الدخل رقم 38 لسنة 2018.	إقرارات ضريبية الدخل
وزير الصناعة والتجارة وزير العدل	تفعيل تطبيق قانون الإعسار رقم 21 لسنة 2018	قانون الإعسار
الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية	السماح بتأجيل موعد تسليم العطاءات المحالة في قطاعاتها المختلفة والأعمال لمدة إضافية كافية دون أن يترتب على ذلك أي غرامات وبحيث يتناسب ذلك مع الالتزامات المصرفية المنشأة تجاه هذه العطاءات.	العطاءات
وزارة الطاقة	نوصي الاستمرار في تخفيض نسبة فرق المحروقات الى الصفر حتى نهاية العام الجاري 2020.	فرق المحروقات
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	نؤكد على ضرورة وضع خطة واضحة في التواصل مع الاردنيين وابنائنا الطلبة خاصة والذين تقطعت بهم السبل في الخارج وبخاصة في البلاد الموبوءة وضرورة إعادتهم إلى أرض الوطن ضمن اجراءات تضمن السلامة للجميع وعزلهم في أماكن لمدة امنية وضمن ترتيبات حكومية مع تلك الأماكن.	الأردنيين في الخارج

المحور الثاني: شبكة الأمان الاجتماعي والعمل:

أولاً: بيانات المشتغلين المنظمين: من واقع بيانات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي:

- بالنظر البيانات الرسمية المنشورة للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي فقد بلغ عدد الخاضعين للضمان الاجتماعي ما مجموعه 1.3 مليون شخص في نهاية العام 2018 منهم 506,016 أردنيون يعملون في 52,855 منشأة فعالة في معظمها تتبع القطاع الخاص.
- بلغ عدد المشتغلين في سوق العمل الأردني حسب تقرير وزارة العمل 1,411,265 بينما بلغ المشمولين بأحكام قانون الضمان الاجتماعي إجبارياً 1,235,752 شخص.
- شكلت المنشآت الخاصة 98.7% من المنشآت الخاضعة للضمان الاجتماعي رغم أن الأعمال الصغيرة والمتوسطة هي النسبة الأكبر من الأعمال المسجلة لدى المؤسسة حيث إن 37475 من المنشآت توظف من 1-4 عمال والذي يشكل 71% من إجمالي المنشآت ولكنها توظف 65798 فقط من العمال المنظمين والذي يشكل 9.9% من العاملين في القطاع الخاص.
- أما المنشآت التي توظف عاملين من 5 إلى 19 عامل فقد بلغت نسبتها 20% من الأعمال والأعمال التي توظف أكثر من 100 شخص فقد بلغت نسبتها فقط 2% من المنشآت ولكنها تشغل ما نسبته 54% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص.
- تشير البيانات إلى أن 36% من المنشآت الخاضعة كانت ضمن قطاع تجارة الجملة والتجزئة و17% في قطاع الصناعات التحويلية أما قطاع السياحة فكانت نسبة المنشآت الخاضعة للضمان الاجتماعي 9% وبما مجموعه 5007 منشأة والتي توظف حوالي 32 ألف شخص أردني، أما قطاع النقل والتخزين والاتصالات فوظف ما يقرب من 4% من العمال الأردنيين.

جدول 1: البيانات الرئيسية المنشآت والمؤمن عليهم الخاضعين للضمان الاجتماعي للعام 2018، حسب بيانات الكتاب السنوي للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي للعام 2018.

بيانات الضمان الاجتماعي 2018								
متوسط الأجر (أردنيين وغير أردنيين)	عدد المنشآت التي توظف 1-19	عدد العمال في المنشآت التي توظف 19-	نسبة المنشآت من مجموع المنشآت الخاضعة	المنشآت	مساهمة القطاع في توظيف الأردنيين الخاضعين للضمان	المؤمن الأردنيين	أعداد المؤمن عليهم إلزامياً	القطاع
425	255	971	0.55%	289	0.30%	3269	5675	الزراعة والصيد والحراجه
1064	319	1102	0.66%	349	0.68%	7291	8551	التعدين واستغلال المحاجر
400	7804	27417	16.63%	8791	9.77%	105268	186331	الصناعات التحويلية
867	299	957	0.62%	326	1.26%	13584	14427	الكهرباء والغاز والماء
498	3582	12205	7.41%	3916	2.35%	25304	39232	الإثشاءات
487	18283	52742	36.46%	19272	9.36%	100808	123521	تجارة الجملة والتجزئة
383	4643	16386	9.47%	5007	2.93%	31615	46532	السياحة
708	2118	8945	4.52%	2388	3.59%	38701	41035	النقل والتخزين والاتصالات
1004	556	2875	1.30%	687	3.32%	35814	36532	الوساطة المالية
615	2407	10200	5.20%	2750	4.21%	45326	49490	العقار والإيجار
485	20	140	0.47%	246	46.38%	499632	504719	الإدارة والضمان
530	2250	12649	5.61%	2964	9.49%	102262	105095	التعليم
583	2114	5802	4.34%	2292	3.28%	35299	37599	الصحة والعمل الاجتماعي
426	3148	8254	6.30%	3328	2.57%	27695	31162	أنشطة الخدمة المجتمعية
1155	126	799	0.33%	172	0.46%	4974	5445	المنظمات والهيئات
348	74	273	0.15%	77	0.03%	344	406	الأسر الخاصة
513	47998	161717	100%	52855	100.00%	1077186	1235752	المجموع

جدول 2: إجمالي أعداد المؤمن عليهم الفعالين حسب الجنس والجنسية وملكية المنشأة حسب بيانات الكتاب السنوي للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي للعام 2018

النسبة المئوية %	المجموع الكلي	غير أردنيين				أردنيون			القطاع	
		النسبة المئوية %	المجموع	إناث	ذكور	النسبة المئوية %	المجموع	إناث		ذكور
42.83%	556994	3.35%	5316	307	5009	48.31%	551678	144703	406975	القطاع العام
50.65%	658645	96.26%	152629	43399	109230	44.31%	506016	155379	350637	القطاع الخاص
0.97%	12565	0.12%	193	15	178	1.08%	12372	2235	10137	القطاع المختلط
0.49%	6431	0.18%	287	114	173	0.54%	6144	3000	3144	منظمات وهيئات دولية
0.09%	1117	0.09%	141	49	92	0.09%	976	585	391	جمعيات خيرية
4.97%	64693	0.00%	0	0	0	5.67%	64693	20573	44120	الخصوع الاختياري
100.00%	1300445	100.00%	158566	43884	114682	100.00%	1141879	326475	815404	المجموع الكلي

بلغ متوسط الأجور في القطاعين العام والخاص لكافة المؤمن عليهم الأردنيين وغير الأردنيين في العام 2018 مبلغ 525 دينار، أما متوسط أجور الأردنيين العاملين في القطاع الخاص 580 دينار وعليه فإن رواتب العاملين في القطاع الخاص الأردنيين تقدر 293 مليون دينار شهرياً أو ما يعادل 3.5 مليار دينار أردني سنوياً وحسب الجدول رقم 3 المرفق أدناه والمدرج ضمن بيانات الكتاب السنوي للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي للعام 2018.

جدول 3: متوسط أجور إجمالي المؤمن عليهم الفعالين حسب الجنس والجنسية وملكية المنشأة حسب بيانات الكتاب السنوي للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي للعام 2018 (بالدينار)

القطاع	أردنيون			غير أردنيين			المتوسط العام		
	ذكور	إناث	المتوسط العام	ذكور	إناث	المتوسط العام	ذكور	إناث	المتوسط العام
القطاع العام	493	499	495	399	749	419	492	500	494
القطاع الخاص	624	479	580	305	253	290	548	430	513
القطاع المختلط	1173	910	1125	786	1261	823	1166	912	1121
منظمات وهيئات دولية	1058	1068	1063	1043	1023	1035	1058	1066	1062
جمعيات خيرية	689	583	626	574	526	557	667	579	617
الخضوع الاختياري	810	595	741	0	0	0	810	595	741
المتوسط العام الكلي	577	504	556	311	259	297	544	475	525

وإن من أبرز الاستنتاجات والمقترحات التي نقدمها ضمن هذه الأزمة تلخص كالتالي:

المرتكزات	التدخلات	الجهة المنفذة
الاستفادة من تأمين التعطل عن العمل ضمن شروط	<p>نقترح أن يتم إدخال بعض التعديلات لتوفير مرونة أكثر للتعامل مع هذا التأمين كما ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تمكين الموظفين الذين يحصلون على إجازة بدون راتب من الاستفادة من تأمين التعطل عن العمل دون شرط انفكاك العلاقة مع صاحب العمل ولفترة ستة أشهر في القطاعات المتعطلة. - يشترط تأمين التعطل أن يكون هناك اشتراك للعامل للاستفادة من هذا التأمين، ونقترح أن يستفيد من هذا التأمين من كان على رأس عمله وله اشتراك فعال حتى فترة شباط من العام 2020 أو ما بعد ثم تعطل عن العمل ويحد أدنى من الاشتراكات 3 أشهر وعلى أن يتم تعطيل السقوف المرتبطة برصيد تأمين بدل التعطل وأن يتم تسوية هذا الرصيد عند تسوية الحقوق التأمينية للمؤمن عليه. 	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

	* متوقع أن تبلغ التكلفة التقديرية بهذا الإجراء مبلغ 60 مليون دينار أردني.	
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وزارة العمل	<p>- إننا نقترح تصميم برنامج استبقاء الموظفين (للشركات) في القطاعات الأكثر تأثراً من أزمة كورونا (السياحة والنقل) على أن يتم دفع نصف الراتب من قبل صاحب العمل ونصف الراتب الأخر من موجودات صندوق التعطل في الضمان الاجتماعي وبحد أعلى 500 دينار لمدة ثلاثة أشهر شريطة احتفاظ صاحب العمل بالعامل وبتكلفة إجمالية مقدارها 60 مليون دينار.</p> <p>- على أن يتم ترصيد هذه المبالغ على المؤمن عليه في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وليتم استيفائها عند تسوية حقوقه التأمينية.</p>	القطاعات الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
البنك المركزي	<p>- إننا نقترح أن يتم تخصيص نافذة لتقديم قروض ميسرة للأعمال الخاضعة للضمان الاجتماعي والتي وردت اشتراكات لأكثر من ثلاثة سنوات للمؤسسة وفي قطاعات محددة بقيمة تبلغ 1500 دينار عن كل شخص يعمل في هذه المنشأة وبالحد الأعلى 5000 الف دينار على أن تسدد هذه القروض في فترة لا تجاوز 3 سنوات مع تقديم الضمانات المناسبة وأن يكون حجم التمويل المخصص لهذه القروض 50 مليون دينار.</p>	الأعمال متناهية الصغر
وزارة المالية وزارة الصناعة والتجارة وزارة التنمية الاجتماعية	<p>- أن يتم تخصيص برنامج تحويلات مالية للأعمال الفردية المرخصة وغير خاضعة للضمان الاجتماعي وضمن ضوابط وفي مهن محددة تضررت أثناء فترة الإغلاق ليستفيد منها 50 ألف شخص في الحد الأعلى وأن يتم تحويل 100 دينار لكل صاحب عمل فردي عن كل شهر تعطل وأن يخصص 10 ملايين دينار لهذا البرنامج.</p>	منشآت غير خاضعة للضمان الاجتماعي الفردية أو الصغيرة
وزارة المالية وزارة الصناعة والتجارة وزارة التنمية الاجتماعية	<p>- إننا نقترح أن يتم تحويل مبلغ 100 دينار للأشخاص الذين يعملون في الاقتصاد غير المنظم لفترة شهرين ممن يعملون أسر ولا يخضعون لمساعدات صندوق المعونة الوطنية أو يخضعون للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وضمن ضوابط ليستفيد من البرنامج 100 ألف شخص وبتكلفة</p>	القطاعات غير المنظمة والعمالة الجزئية

	تقديرية 20 مليون دينار. (هذه المجموعة لم يتم تغطيتهم ضمن البرامج السابقة وذلك لصعوبة استهدافهم مع ايجاد الآليات المناسبة لاستهدافهم بالشكل الصحيح)	
صندوق المعونة الوطنية	- زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية بنسبة 50% من المبلغ المقر ضمن الموازنة 146 مليون دينار والذي يستفيد منه بحدود 80 ألف أسرة ليصبح 219 مليون دينار ليستفيد من صندوق المعونة 120 ألف أسرة.	صندوق المعونة الوطنية

وعليه فإننا نلخص حجم الحزمة الاقتصادية الأردنية المقترحة وفقا للجدول أدناه:

#	ملخص مقترح الحوافز المباشرة والغير مباشرة	المبلغ المقترح
1	الإعفاءات المختلفة والتخفيضات الضريبية.	100 مليون دينار أردني
2	الدعومات المقترحة ضمن برنامج التعطل عن العمل	60 مليون دينار أردني
3	الدعومات المقترحة ضمن برنامج استبقاء الموظفين العاملين	60 مليون دينار أردني
4	الدعومات المقترحة ضمن برنامج القروض الميسرة	50 مليون دينار أردني.
5	الدعومات المقترحة ضمن برنامج الأعمال الفرديين (الذين يحملون رخصة مهن وغير خاضعين للضمان)	10 ملايين دينار أردني
6	الدعومات المقترحة ضمن برنامج دعم الاقتصاد الغير منظم لمدة شهرين	20 مليون دينار أردني
7	الدعومات المقترحة ضمن برنامج زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية بقيمة 50%، لتبلغ قيمة الزيادة 73 مليون دينار أردني.	73 مليون دينار أردني
8	تسهيلات البنك المركزي بقيمة مليار وخمسين دينار أردني.	مليار وخمسين دينار أردني
	مجموع الحزمة الاقتصادية المقترحة	1.423 مليار دينار أردني

المحور الثالث: إجراءات خاصة بالقطاعات الحيوية والأكثر تأثراً ضمن هذه الأزمة:

حسب أرقام عام 2018، يشكل أهمية قطاع الصناعة ما نسبته 21،2% من الناتج المحلي الإجمالي ويأتي بعد قطاع الخدمات المالية والعقارية والأعمال الذي شكل 24%. كما يعمل في القطاع الصناعي نحو 250 ألف عامل وعاملة مما يدل على أهمية هذا القطاع وإمكانياته لاستيعاب أعداد كبيرة. فإننا نوصي التركيز على هذا القطاع لما ما يشكل أهمية في تخفيض نسب البطالة وزيادة إيرادات الدولة. ومن أبرز التوصيات للمرحلة المقبلة:

#	قطاع الصناعة:	التدخلات	الجهة المنفذة	المرتكزات
1	تعزيز الترابطات والعناقيد الانتاجية Back and Forward linkages	العمل على دراسة ما هو موجود من منتجات وخدمات، ومحاولة التشبيك بين مختلف القطاعات على أساس دراسة علمية عميقة، مع اقتراحنا بأن يتم الترابط والتشبيك وفقاً لثلاث مستويات وعلى النحو التالي:	وزارة الصناعة والتجارة	<ul style="list-style-type: none"> - ما بين القطاعين الصناعي والتجاري؛ من خلال توجيه القطاع التجاري وتشبيكهم مع المنتجات المصنعة محلياً والحد من المستوردات الخارجية، وبما يسهم بتعزيز حصة المنتج الاردني في السوق المحلي. - ما بين القطاع الصناعي والصناعي، من خلال التشبيك والترابط الصناعية لاستكمال حلقة وسلاسل القيمة من المنتجات المصنعة محلياً. - ما بين القطاعين الصناعي والزراعي، من خلال تطوير اساليب وتقنيات الانتاج بمنتجات صناعية، وتحويل المنتجات الزراعية الى منتجات صناعية، وضمن سلاسل قيمة متكاملة.

<p>وزارة الصناعة والتجارة هيئة الاستثمار</p>	<p>- التخفيف من القيود المتعلقة بالتصدير إلى الخارج دون أن يؤثر ذلك على احتياجات السوق المحلي من المنتجات. - فتح أسواق جديدة للمنتجات المرتبطة بأنظمة الرعاية الصحية والمعقمات ومواد التنظيف شريطة أن تكون هذه المواد فائضة عن حاجة السوق المحلي. - استثمار توقف التصدير من بعض الدول لأسواق محددة وتقديم المنتجات الأردنية كبديل عنها.</p>	<p>2 التصدير إلى الخارج</p>
<p>وزارة الصناعة والتجارة</p>	<p>- تعزيز الصناعة الوطنية والاعتماد على الذات من خلال الحد من المستوردات باستثناء السلع الأساسية التي لا تصنع في الأردن والمواد الأولية اللازمة في الصناعة. - توفير حوافز مميزة من البنوك لتسهيل حصول المصانع على التمويل نظراً لوجود مبادرات مميزة للبنك المركزي الأردني في هذا المجال. - الغاء فرق بند الوقود على الصناعات الوطنية.</p>	<p>3 الصناعة الوطنية</p>
<p>وحدة الشراكة ما بين القطاع العام والخاص وحدة الشراكة – رئاسة الوزراء</p>	<p>- تعزيز وتفعيل قانون مشاريع الشراكة والذي تم اقراره مؤخراً واستثمار المبلغ المخصص في الموازنة لمشاريع الشراكة ومقداره 108 مليون دينار أردني والتي تمثل قيمة مساهمة الحكومة في هذه المشاريع.</p>	<p>4 قانون الشراكة</p>

مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 12.4% أي بما مجموعه أكثر من 5 مليار دينار في العام 2018 ووصل عدد الأدلاء السياحيين إلى 1075 دليلا وعدد مؤسسات الإيواء 580 منشأة، وبلغ عدد مكاتب السياحة والسفر 904، وبلغ عدد المطاعم السياحية نحو 990. كما أن القطاع السياحي الحيوي والذي يعمل فيه نحو 55 ألف شخص بشكل مباشر هو من أكثر القطاعات المتضررة بسبب الازمة الحالية، علما بأن قطاع السياحة يتميز بأن كل وظيفة مباشرة في هذا القطاع يخلق من 4 الى 5 فرص عمل غير مباشرة. ولأن هذا القطاع يعتبر نطف الأردن واثبت نجاحه من خلال إعداد العاملين في القطاع والاستثمار السياحي، فمن الضرورة القصوى إيلاء القطاع الدعم اللازم لحمايته والمحافظة عليه. فإننا نوصي بالإجراءات التالية:

#	قطاع السياحة والنقل:	الجهة المنفذة	المرتكزات
1	العمالة	- إخضاع العاملين في قطاع السياحة إلى برنامج استبقاء من خلال دفع نصف الراتب من قبل صاحب العمل ونصف الراتب الأخر من موجودات صندوق التعطل في الضمان الاجتماعي ويحد أعلى 500 دينار لمدة ثلاثة أشهر شريطة احتفاظ صاحب العمل بالعامل على أن يتم ترصيد هذه المبالغ على المؤمن عليه في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويتم استيفائها عند تسوية حقوقه التأمينية.	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وزارة العمل
2	تشجيع السياحة الداخلية لتعويض النقص الحاصل من تدني السياحة الخارجية	- تنشيط السياحة الداخلية من خلال عرض برامج سياحية في مختلف الوجهات السياحية وفنادقها في الأردن لتمكين جميع الاردنيين زيارة هذه الأماكن وتقسيم الكلفة من خلال البنوك أو مكان العمل. وبهذه الطريقة بالإمكان تشغيل الفنادق والمرافق السياحية علما بأن السياحة الآتية من الخارج لن تعود إلى مستويات مقبولة قبل نهاية الخريف الآتي بأحسن الأحوال. - تعويض النقص المتوقع من السياحة الخارجية	وزارة السياحة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة دعم جهود هيئة تنشيط السياحة التسويقية لتمكينها من زيادة حملاتها في مختلف أنحاء العالم لإعادة السياحة الى الأردن الى عهدها السابق. - تعديل تسعيرة الكهرباء لقطاع السياحة بما فيها الفنادق وتخفيضها بنسبة 20%. - إعفاء المنشآت السياحية من 50% من رسوم الترخيص خلال العام 2020. - إلغاء تأشيرة دخول السياح من جميع الجنسيات القادمة عن طريق مكاتب السياحة الأردنية، وإلغاء الضرائب على تذاكر الطيران الداخلية. - تخفيض او الغاء ضريبة المطار للمجموعات السياحية لفترة سنة - الاستمرار في دعم طيران منخفضة التكاليف بعد عودة السياحة والسفر عالميا. - الاستمرار في برنامج اردننا جنة على نطاق أوسع. 		
--	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--	--

النقل الجوي:

قطاع النقل الجوي في الأردن يدعم 70.000 وظيفة ويساهم بقيمة 2.2 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي الأردني. وتجدر الإشارة إلى أن الانقطاع نتيجة COVID-19 يمكن أن يؤدي إلى خسارة حوالي 645000 في حجم الركاب وخسارة 118.5 مليون دولار من الإيرادات الأساسية في الأردن. ويمكن أن يؤدي تعطل السفر الجوي إلى تعريض ما لا يقل عن 6100 وظيفة في البلاد للخطر إذا تفاقم الوضع أكثر ويمكن فقدان 1.6 مليون راكب وإيرادات بقيمة 302.8 مليون دولار. حسب إحصاءات شركة اياتا بتاريخ 2020/3/24.

1	العمالة	تطبيق برنامج استبقاء الموظفين العاملين الوارد في البند أعلاه.	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وزارة العمل
2	استمرارية العمل	دعم مالي ضمن برنامج تحفيزي لضمان استمرارية عمل هذه الشركات.	وزارة المالية البنك المركزي هيئة تنظيم قطاع النقل هيئة الطيران المدني

قطاع الزراعة:		
الجهة المنفذة	التدخلات	المرتكزات
	أصبحت هناك حاجة ملحة لإعادة صياغة السياسة الرسمية الزراعية الوطنية لتناسب مع التغيرات العالمية في سلاسة التزويد.	مستقبل الزراعة
وزارة الزراعة	<ul style="list-style-type: none"> - نؤكد على أهمية إعادة تنظيم المحصول الإنتاجي والأنماط الزراعية، بما يتوافق مع النقص المحتمل من مصادر الاستيراد التقليدي. - إنشاء مراكز التخزين والتوضيب للمنتجات الزراعية بهدف توفير منتجات بسعر معقول في أوقات مختلفة. - تطوير اساليب التصنيع الزراعي، وتحويل المنتجات الزراعية الى منتجات مصنعة، واستحداث سلاسل قيمة متكاملة تهدف إلى زيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية الوطنية. - المحافظة على المناطق الاكثر انتاجية من الناحية الكمية والنوعية بحث تكون آمنة صحياً وأمنياً لتمكينها من الاستمرار في دورة الإنتاج لتزويد المملكة بحاجاتها من السلع الزراعية (المحاصيل الصيفية والشتوية) والحيوانية (مزارع الدواجن والأغنام والأبقار والاسماك) والغذائية التصنيعية على مدار العام باستغلال مختلف الوسائل الزراعية الحديثة وخاصة الزراعة المائية التي توفر المياه والاسمدة. - خلق "محميات آمنة صغيرة وضيقة" في مختلف مناطق المملكة للمحافظة على مربي الثروة الحيوانية الصغار والمزارعين الصغار وعن طريق إيجاد آلية جديدة لتوزيع أراضي الخزينة على الجمعيات والتعاونيات العائلية لتمكينها من الاعتماد على الذات بمختلف الحاجات الزراعية والحيوانية (دواجن وأغنام وأبقار ومنتجات زراعية صيفية وشتوية). - توفير الأراضي الزراعية المناسبة للراغبين في العمل بالزراعة وتوزيعها كوحدات زراعية. - تعزيز ودعم الجمعيات التعاونية الزراعية. 	

	<ul style="list-style-type: none"> - إننا نوصي بأهمية الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية (agritech) لتحسين الكفاءة والناتج والربح في القطاع الزراعي. - نؤكد على التوجه لاستخدام التكنولوجيا الرقمية لخلق إدارة مستنيرة لموارد المياه بدلا من الاعتماد على الأساليب التقليدية في الري، مع فهم أفضل للطلب والعرض لاستخدام المياه ومستوياتها في المنطقة بالإضافة إلى المساعدة في تخطيط إنتاج المحاصيل. - إننا نوصي بأهمية الاستثمار في الإنتاج التكنولوجي للأغذية والزراعة AgriTech التي يمكن أن تساعد في إنتاج الأطعمة والزراعة ذات جودة عالية بتكلفة أقل، وتساعد على إصلاح وارجاع حالة الأراضي المتدهورة بيئياً إلى حالتها الطبيعية، مما يجعل من الممكن زراعة المحاصيل مرة أخرى. - إنشاء صندوق استثماري تعاوني لقبول التبرعات للمساعدة في تمويل التطورات التكنولوجية الجديدة مثل تلك المذكورة أعلاه. - نؤكد على ضمان استدامة واستمرارية سلسلة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، للمساعدة في استعادة زخم العملية الإنتاجية والتجارية والتسويقية بالتدرج؛ والانتقال إلى مرحلة متقدمة من الاعتماد على الذات في هذا القطاع والتوسع في التصدير، نظرا لما سنشهده من تحولات في السياسات الاقتصادية في مختلف دول العالم. 	
--	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--

المحور الرابع: العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي:

إننا نقترح عودة تدريجية وسلسلة لممارسة النشاط الاقتصادي في المملكة؛ وذلك من خلال ما يلي:

- دعوة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من خلال إدارة الصحة والسلامة المهنية وبالتعاون مع وزارة الصحة بوضع دليل إرشادي متكامل لكيفية تجهيز بيئة الأعمال لمختلف القطاعات بحيث تكون مجهزة للحد من انتشار الأوبئة وضمن معايير السلامة العالمية، للعودة التدريجية للنشاط الاقتصادي في المناطق التي يثبت خلوها من الوباء في المملكة.
- وضع جدول زمني يتماشى مع اجراءات الحكومة في الحد من الاكتظاظ واختلاط الأشخاص وبما يلا يتعارض مع سياسات المملكة التي تسعى الى القضاء على الوباء في المملكة وحسب الجدول الزمني المقترح التالي:

الرقم	المرحلة	القطاع
1	المرحلة الأولى	- محلات التمديدات الصحية وبناشر وميكانيك وكهرباء ودهان السيارات ومحلات النجارة والحدادة. - صيانة الاجهزة المنزلية والكهربائية في المنشآت والمنازل. - الشركات الصناعية بكافة أنواعها وبعمالة نسبتها 30 % بداية.
2	المرحلة الثانية	- محلات العدد الصناعية ومواد البناء والأجهزة الكهربائية والالكترونية وأجهزة الكمبيوتر والاتصالات. - عودة البيع الالكتروني، وخدمة التوصيل من المراكز اللوجستية.
3	المرحلة الثالثة	- ورش البناء والمقاولات.
	المرحلة الرابعة	- عودة تدريجية للشركات والقطاع العام، على أن تكون عودة تدريجية للموظفين ضمن الحد الذي يضمن استمرار عجلة الإنتاج.
4	المرحلة الخامسة	- المطاعم لغايات البيع والتوصيل دون الجلوس و دون تقديم خدمة صالات الطعام.

- جميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء المدارس و الجامعات و المقاهي وصالات الطعام و صالات الافراح لصعوبة السيطرة عليها وحين الوصول إلى درجة الأمان الصحي.	المرحلة السادسة	5
-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----------------	---

المحور الخامس: الفرص المشتقة من أزمة كورونا:

أولاً: إننا نوصي بالاستفادة من الميزة التنافسية التي يتمتع بها رأس المال البشري الأردني المؤهل، والظروف المواتية للمشاريع، والأجور المنافسة، والنطاق الزمني المناسب، وذلك عبر ترسيخ مكانة الأردن كمركز للتعهد الرقمي (Digital Outsourcing Hub) في المنطقة والعالم.

وإننا ننصح الحكومة بتعزيز المشاريع التي تتضمن ربط مختلف الجهات العاملة في قطاع الرعاية الصحية والتعليم بواسطة شبكات الألياف الضوئية، وتطوير الحكومة الإلكترونية واستقطاب تحالف من الشركات لترسيخ مكانة الأردن كمركز للتعهد الرقمي وإقامة البنية التحتية اللازمة لدعم التحولات الإلكترونية. ويعتمد إحراز التقدم في مجال التحول الرقمي على إمكانية الحصول على التمويل اللازم واكتساب الخبرات العالمية حول أفضل الممارسات الناجحة.

وإننا نرى أنه يوجد العديد من الفرص المشتقة من هذه الأزمة وحسب الجدول المقترح التالي:

المرتكزات	التدخلات	الجهة المنفذة
التحول الإلكتروني	<ul style="list-style-type: none"> - العمل بسرعة للانتقال في القطاعين العام والخاص لضمان تنفيذ الأنشطة الاقتصادية الخدمية عن بعد وعن طريق العمل المرن. أن تقوم وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بوضع البرامج للتأكد من اكتمال البنية التحتية HARDWARE INFRASTRUCTURE لمختلف قطاعات الحكومية والخاصة الخدمية واللوجستية التي تمكنها من وضع البرمجيات اللازمة لتنفيذ كل الخدمات الحكومية والخاصة عن بعد. - العمل على إعادة صياغة التشريعات الخاصة بالتعاملات الإلكترونية واستخدام التكنولوجيا لتناسب مع المرحلة الجديدة من أساليب العمل لمرحلة ما بعد كورونا. - التأكد من اكتمال وسائل وأساليب الدفع الإلكتروني الآمن لكافة شرائح المجتمع لتسهيل تنفيذ الإنتاج السلعي والخدمي في الاقتصاد محليا ودوليا. ويكون ذلك من خلال رفع كفاءة قنوات الدفع الإلكتروني، والتعاون مع الشركاء لتحديث البنية التحتية لأنظمة المدفوعات بهدف تعزيز الكفاءة والأمان. وبناء أنظمة مدفوعات ومنصات دفع إلكترونية شاملة عالية الكفاءة HIGH 	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

	<p>PERFORMING MULTI SECTORAL PLATFORMS</p> <p>تخدم مختلف القطاعات الاقتصادية والسوقية.</p> <ul style="list-style-type: none"> - اعتماد خارطة واضحة للإجراءات Process Map المتعلقة بالأعمال من حيث بدء وممارسة وتصفية الأعمال. - توفير بنية تحتية رقمية متطورة بما في ذلك شبكات الألياف الضوئية وتطوير نماذج أعمال جديدة لتوسيع البنية التحتية. - إتاحة الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية الناشئة لتوفير الطلب الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو في الأردن والمنطقة. - يجب على الشركات البحث عن طرق حديثة لتقليل النفقات العامة مثل النظر في الية العمل المرن، والعمل من المنزل، واستئجار مساحات مكتبية أصغر وتوظيف موظفين بدوام جزئي لخفض التكاليف. - تفعيل التوقيع الإلكتروني، وترسيخ اعتماد الوثائق الرسمية وفقا لقانون المعاملات الإلكترونية رقم 15 لسنة 2015. - الاستمرار في نهج قبول الوثائق الرسمية ضمن وسائل التواصل الاجتماعي وضمن الضوابط القانونية. 	
<p>وزارة التربية والتعليم وزارة التعليم العالي وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وزارة الصحة</p>	<ul style="list-style-type: none"> - البناء على تجربة التعلم عن بعد في المدارس والجامعات والعمل على استدامتها وتطويرها تمهيدا لاعتمادها من الجهات ذات العلاقة. - تخصيص جزء من الخطط التدريسية للمسابقات التعليمية لتتم بطريقة التعلم عن بعد مما يعزز هذه الثقافة لدى الطلبة والمعلمين والأهالي على حد سواء. - تعزيز تطبيقات لأجهزة الهاتف المتنقل في مجالات التعليم والصحة والخدمات المصرفية والخدمات الإلكترونية وتطوير المواقع الإلكترونية والتدريب عبر الإنترنت. - تعزيز ثقافة الرعاية الصحية عن بعد، وإنشاء دائرة في وزارة الصحة لهذا الغرض. 	<p>التعليم والصحة</p>

ثانياً: التوسع والتحول في الاستثمار:

عقود النفط الآجلة:

- تعاون الحكومة ممثلة بالشركة اللوجستية للمرافق النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية لشراء وتخزين كميات من النفط في المرحلة الحالية، وبالطاقة التخزينية القصوى، نظراً لوصول سعر برميل النفط لمستويات متدنية خلال هذه الأزمة.

التوسع في الإنتاج والخدمات:

- أن تقوم المصانع والشركات بالتوسع في إنتاج مختلف المنتجات من معقمات ومواد تنظيف ولوازم طبية (كفوف وكمامات) وأدوية ومطاعيم للأردن فيها ميزة تنافسية لتلبية حاجيات المملكة ولتصديرها للدول المحتاجة في مختلف أقاليم العالم.
- الاستعداد للاستفادة من الخبرات الطبية والتمريضية واللوجستية على المستوى الإقليمي والعالمي في مرحلة ما بعد السيطرة على انتشار الوباء محلياً يتوقع أن يكون هناك طلب خارجي كبير على الموارد البشرية الأردنية العاملة في المجال الطبي والتمريضي ومن هنا لا بد من تكثيف البرامج التدريبية والعملية المتعلقة بإدارة الأزمة.

توصي هذه الورقة بتشكيل فريق وطني من القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات بهدف صياغة خطة تحفيز نمو اقتصادي لمرحلة ما بعد الكورونا وفق برامج زمنية محددة وقابلة للتنفيذ ولتتضمن مؤشرات قابلة للقياس، مع الأخذ بالتغذية الراجعة في كافة مراحل التنفيذ.